الصباح الاقتصادية 12

العدد 2120 - السنة السابعة
الخميس 6 جمادى الآخرة 1436 - الموافق 26 مارس 2015
Thursday 26 March 2015 - No.2120 - 7th Year

إدارة الشؤون الاقتصادية في «كونا» تصدر عدداً جديداً من التقرير الاقتصادي نصف السنوي

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

البورصة تكتسي بالأحمر

أغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته أمس على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 4ر32 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6376 نقطة و 62ر2 نقطة للوزني و 11 نقطة لـ«كويت 15».

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 2ر14 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 9ر146 مليون سهم تمت عبر 3333 صفقات.

وكانت أسهم شركات «الاولى» و«تمويل خليج» و«اينك» و«ميادين» و«التجارية» الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات «ريم» و«م الاوراق» و«تجاري» و«عقار» و«كافكو» الاكثر ارتفاعا.

وبعد «كويت 15» مؤشرا وزنيا للقيمة الرأسمالية قابلا للتداول ويتضمن اكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وأصدرت إدارة شؤون النشرة الاقتصادية في وكالة الأنباء الكويتية «كونا» تقريرها الاقتصادي للنصف الثاني من عام 2014 ضمن سلسلة اصداراتها المتخصصة لمواكبة المستجدات على الساحة الاقتصادية.

وقالت نائب رئيس التحرير للشؤون الاقتصادية في «كونا» عواطف الحساوي في تصريح صحافي أمس إن الاصدار يندرج ضمن خطة الادارة الرامية إلى إعداد تقارير متخصصة ضمن خطة الدولة التنموية ولاطلاع المهتمين والمتخصصين على التطورات داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

وأضافت الحساوي أن التقرير يتضمن ثلاثة فصول أولها يتعلق بأوضاع سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» ومجريات حركة التداولات وأبرز المحطات التي مر بها السوق ومدى تأثرها بالمتغيرات المحلية والخارجية على القطاعات المدرجة.

وأوضحت أن مجريات حركة التداولات في السوق شهدت خلال النصف الثاني من عام 2014 عدة متغيرات على مستوى الأداء العام عكس المتوقع منها حيث خالف السوق الكويتي الانخفاض الحاصل في معظم أسواق المال في المنطقة. وعن العوامل التي أدت إلى ارتفاع مؤشرات السوق وانتعاشه نسبيا لفتت الحساوي الى أنباء عن اهتمام مجاميع استثمارية أجنبية بالاستحواذ على حصص في شركات محلية وامتداد تأثير تلك الأنباء على شركات وقطاعات مختلفة ووجود فرص استثمارية بالاضافة الى موجة التفاؤل التي كانت حاضرة لدى بعض المستثمرين.

وأشارت إلى أن موجة التفاؤل أدت إلى زيادة ملحوظة في السيولة مصحوبة بنشاط في العمليات المضاربية لتحقيق أرباح سريعة قبل إعلانات الربع الثالث لاسيما تلك العمليات التي استهدفت بعض الأسهم العائدة إلى التداول بعد إتمام الاستحواذات.

وعن محتوى الفصل الثاني من التقرير قالت إنه يستعرض القوانين الضريبية المعمول بها ومسيرة وزارة المالية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي بالاضافة إلى استعراض الإحصائيات عن الايرادات الضريبية والثقافة الضريبية في المجتمع الكويتي.

وأشارت الحساوي أن تقرير «كونا» الاقتصادي في هذا الفصل سلط الضوء على قطاع الشؤون المالية والضريبية الذي يعد أحد أبرز قطاعات وزارة المالية لدوره في تطوير المنظومة المالية والاقتصادية في البلاد خلال 50 عاما.

وأكدت أن هذا القطاع يشرف على تطبيق القوانين الضريبية وتحصيل النسب المقررة لمصلحة الخزانة العامة للدولة وله دور في عقد الاتفاقيات الدولية المعنية بتشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي.

وأوضحت أن قطاع الشؤون المالية والضريبية في وزارة المالية يعمل على نشر الثقافة الضريبية والوعي الضريبي في المجتمع بصورة أساسية ضمن إطار الأنشطة والفعاليات الخارجية إنطلاقا من أهمية دور الضرائب في خدمة المجتمع.

وشددت الحساوي على ضرورة إيصال مفهوم «الضريبة..مصدر دائم للتنمية» لجميع أفراد المجتمع عبر المشاركات الدورية المستمرة في المعارض وهو ما يقوم به هذا القطاع من خلال تركيزه على إطلاع الزوار على القوانين الضريبية المطبقة في البلاد.

وبخصوص الفصل الثالث من التقرير أفادت بانه يبحث في مسيرة القطاع الصناعي وأهم الصناعات التي تحتضنها المناطق الصناعية داخل دولة الكويت علاوة على أهم الأهداف المستقبلية المدرجة في الخطة الانمائية للدولة.

وذكرت أن التقرير الاقتصادي يستعرض شؤون الصناعة التي ينظمها القانون رقم 6 لسنة 1965 منذ ما يربو على 30 عاما شهدت الكثير من التغيرات التي تفرض ضرورة استبداله بقانون آخر ليواكب تطورات العصر على الصعيدين المحلي والعالمي.

سيشكل مرجعا للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي

الهاشل : البنك المركزي يصدر عدداً خاصاً من الاحصائية النقدية لـ 40 عاماً

محمد الهاشل

■ «المركزي» يبذل مساعي حثيثة لتطوير قواعد بياناته الإحصائية المتعلقة بالقطاع المصرفي

■ نهتم بجودة البيانات والإحصاءات والمحافظة على مجال التوسع في نشر البيانات النهائية الموثوقة

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أمس إصدار البنك لعدد خاص من (الاحصائية النقدية الشهرية) ويتضمن سلاسل زمنية للمتغيرات النقدية والمصرفية الرئيسية للاقتصاد الكويتي يمتد بعضها أكثر من 40 عاما.

وقال الهاشل لـ (كونا) إن هذا الاصدار سيشكل مرجعا للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي لاسيما الشأن المصرفي والمالي على وجه الخصوص.

وأضاف أن هذا الاصدار الخاص يأتي ضمن المساعي الحثيثة لبنك الكويت المركزي الى تطوير قواعد بياناته الإحصائية المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي المحلي ومؤشرات للمجاميع النقدية عموما كما يأتي ضمن جهود البنك في تعزيز الافصاح والشفافية من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها وسهولة الوصول اليها من قبل المهتمين.

وأوضح أن الاصدار يأتي استكمالا لمانم إصداره سابقا للعدد الخاص من (النشرة الاحصائية الفصلية) والذي احتوى على 65 جدولا احصائيا لسلاسل زمنية ممتدة ومتنوعة عن الاقتصاد الكويتي (تحو 1035 سلسلة زمنية) روعي فيها الاخذ باحدث المفاهيم والمصطلحات النقدية والمصرفية والمالية المتعارف عليها عالميا.

وذكر أنه روعي في ذلك الاصدار ايضا الاهتمام بجودة البيانات والاحصاءات والمحافظة على مجال التوسع الذي تم في نطاقها اضافة الى نشر البيانات النهائية للسلاسل الزمنية التي تضمنها.

وبين الهاشل أن العدد الحالي الخاص من (الاحصائية النقدية الشهرية) يتضمن 42 جدولا لسلاسل زمنية متنوعة عن المؤشرات والمجاميع النقدية والمصرفية بدولة الكويت منها ما يتعلق بالإجمالیات النقدية وميزانية بنك الكويت المركزي وادوات الدين العام والميزانية المجمعة للبنوك المحلية والميزانية المجمعة لشركات الاستثمار والتمويل بنوعيها التقليدي والاسلامي.

ولفت الى أن الجداول التي تضمنتها الاصدار تشتمل على البيانات المالية لشركات الصرافة المحلية وايراداتها ومصروفاتها وقيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية وأعدادها ومعاملاتها (بما فيها قيم معاملات كل من أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع) إضافة إلى العديد من المؤشرات النقدية الأخرى كأسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية وأسعار صرف الدينار الكويتي وعملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى.

وأعرب الهاشل عن الامل في ان يعود هذا العدد الخاص من (الاحصائية النقدية الشهرية) بالفائدة على المهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي وان يكون تجسيدا صادقا لمدى حرص البنك المركزي في تطوير قواعد بياناته واحصاءاته بما يخدم القطاع المصرفي والمالي في البلاد.

واشار الى امكانية الاطلاع على العدد الخاص (الاحصائية النقدية الشهرية) من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت (www.cbk.gov.kw).

وفرة المعروض وقوة العملة الأمريكية أبرز العوامل المؤثرة في الأسعار

برميل النفط الكويتي ارتفع إلى 49.35 دولاراً

■ بهبهاني: «برنت» أستطاع أن يحافظ على معدل سعره العام عند 55 دولاراً للبرميل

النفط يعاود الارتفاع

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس دولارا واحدا ليستقر عند مستوى 35ر49 دولار مقارنة ب 35ر48 دولار للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وفي أسواق النفط العالمية تراجعت اسعار العقود الآجلة لنفط خام الاشارة مزيج برنت أمس بسبب تعافي الدولار الامريكي مقابل اليورو وتزايد الضغوط على أسعار السلع الأولية المقومة بالدولار والتي تتحرك في عكس اتجاه العملة الأمريكية.

كما اثر على أسعار خام برنت استمرار المخاوف بشأن وفرة إمدادات المعروض من النفط في السوق لكن الخام الامريكي ارتفع في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» بسبب بيانات اقتصادية محلية قوية.

وانخفض سعر خام نفط الاشارة مزيج برنت في العقود الآجلة 81 سنتا ما يعادل 45ر1 في المئة ليصل عند التسوية إلى مستوى 11ر55 دولار للبرميل في حين ارتفع سعر عقود الخام الأمريكي ستة سنتات ما يعادل 13ر0 في المئة ليصل عند التسوية إلى مستوى 51ر47 دولار للبرميل.

ورأى خبيران نفطيان كويتيان ان ابرز ما يؤثر في اسعار النفط حاليا هي المخاوف بسبب وفرة المعروض من النفط في الاسواق العالمية وقوة الدولار اضافة الى عدة عوامل فنية أخرى لكنها ليست بنفس التاثير.

وذكر الخبيران في لقاءين منفصلين مع «كونا» أمس أنه رغم تراجع عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة لكن الانتاج الامريكي في ارتفاع بسبب وجود منصات جديدة أكثر كفاءة وتصل قدرتها الانتاجية ثلاثة اضعاف تلك القديم.

وقال الخبير النفطي ورئيس شركة الشرق للاستشارات البترولية الدكتور عبدالسميع بهبهاني في تقييمه لحركة اسعار النفط خلال الاسبوع الاخير إن نفط خام الاشارة مزيج برنت استطاع ان يحافظ على معدل سعره العام عند 55 دولارا للبرميل مع تذبذبات في حدود 1ر64 دولار مضيفا ان ذلك يشير الى استقرار السوق في وقت تدخل فيه العديد من المصافي للصيانة وبقل الطلب.

وأضاف بهبهاني أن اللافت للنظر التاثير الكبير للعامل الجيوسياسي الذي قفز بسعر برنت 1ر4 دولار للبرميل بسبب قبول الاتحاد الاوروبي لمشروع الاقتصادي لليونان ما ابقى اليونان في مجموعة اليورو ومن ثم ارتفاع اليورو امام الدولار.

واوضح ان سوق برنت اجتاحه القلق بسبب التصريحات بان الانتاج السعودي سيظل عند مستوى عشرة ملايين برميل يوميا والمخاوف من الفائض في المعروض لأكثر من 1ر6 مليون برميل يوميا ما تسبب في انخفاض السعر بنحو دولار للبرميل ليصل الى 55 دولارا.

ولفت الى أن لا جديد في هذه التصريحات لكنها تعكس حساسية السوق لتصريحات العملاق البترولي «ورغم ذلك عادت الاسعار الى المستوى 56 دولار ما يؤكد دور المضاربين في التحكم باسعار النفط والمضاربات واهمية السوق النفطي في منطقة الشرق الاوسط».

وأشار الى ان هذه الاحداث والتطورات تعتبر فرصة لبورصة الكويت لأخذ المبادرة في افتتاح الاسواق النفطية في منطقة الشرق الاوسط إذ انها مركز التحكم في اكثر من 35 في المئة من الانتاج العالمي «وهذه الافتتاحيات السعرية سوف تكون قاعدة مضاربات الاسواق الاسيوية والاوربية لموقعها الوسطي بين القارتين و تشغل الفارق الزمني بينهما.

ولاحظ بهبهاني ايضا ارتفاع الانتاج الروسي 5ر9 في المئة ليصل الى 8ر9 مليون برميل مقابل انخفاض انتاج المصافي لزيت الوقود 50 في المئة ليصل الى 400 الف برميل يوميا وانخفاض اداء المصافي مرده الى الى انخفاض الدعم الحكومي لزيت الوقود بسبب انخفاض سعر الخام.

وعن الانتاج الامريكي ذكر انه ارتفع نحو 8 في المئة منذ فبراير رغم انخفاض عدد منصات حفر الزيت الحجري 50 في المئة لكنه ظل محافظا على استقرار معدل سعره عند 47 دولارا للبرميل مبينا ان انخفاض عدد المنصات لا يعني شيئا في الانتاج رغم تاثر المضاربين بهذا المؤشر «والحقيقة ان المنصات القديمة قد استبدلت بجديدة اكثر كفاءة حيث ان قدرة المنصة الجديدة تعادل انتاج ما بين 2 الى 3 منصات قديمة.

واضاف بهبهاني انه كنتيجة الهبوط النسبي لسعر الدولار امام العملات الاسيوية فمن المتوقع حصول قفزة في سعر النفط الكويتي خلال الفترة المقبلة.

من جانبه اكد الخبير النفطي محمد الشطي ان ارتفاع مستوى المخزون من النفط يشير الى استمرار الفائض ويضغط على اسعار النفط موضحا ان متوسط اسعار النفط الخام الكويتي خلال شهر يناير 2015 كان عند 42 دولارا للبرميل ثم 52 دولارا للبرميل خلال شهر فبراير 2015 ثم 51 دولارا للبرميل خلال شهر مارس من نفس العام «لكن عموم السوق في اتجاه الضعف خلال الأشهر القادمة».

واضاف الشطي ان الفائض أصبح هو الذي يشغل اهتمام سوق النفط خصوصا بعد اعلان وزير النفط السعودي بان انتاج بلاده قريب من 10 ملايين برميل يوميا حاليا ما قدم مؤشرا باستمرار الفائض خلال الأشهر القادمة ويؤكد ذلك توقعات الصناعة حول ارتفاع المخزون خلال الأشهر المقبلة مع توقع ضعف الطلب على النفط وخروج العديد من المصافي للصيانة خلال الأشهر المقبلة.

■ الشطي : ارتفاع مستوى المخزون يشير إلى استمرار الفائض ويضغط على حركة السعر

ولفت الى ان اعلان محافظ السعودية لدى «اوبك» بانه لا يتوقع عوده لأسعار النفط عند مستوى المئة دولار للبرميل -لان ذلك يعني عودة للنفوط ذات التكاليف العالية- تم اعتباره في سوق النفط على أساس انه مؤشر سلبي أسهم في ضعف أسعار النفط مبينا ان التوقعات تشير الى أن أسعار نفط خام برنت تهبط الى ما بين 35 و 40 دولارا للبرميل خلال أبريل حتى يونيو 2015 وهي تعادل 30 إلى 35 دولارا للبرميل الكويتي.

وأوضح الشطي أن توقعات الصناعة تشير الى ان الطلب على نفط «أوبك» خلال الربع الثاني من عام 2015 يدور حول 28ر7 مليون برميل يوميا «وإذا ما استمر انتاج الأوبك حول 30ر3 مليون برميل يوميا فإن ذلك يعني ارتفاع الفائض في السوق الى 1ر6 مليون برميل يوميا وهو ما يضغط على أسعار النفط».

وقال الشطي إن التقارير الصادرة عن جهات معتبرة قدرت النفط المتقطع عن سوق النفط في شهر فبراير 2015 بسبب عوامل جيوسياسية يصل الى 2ر72 مليون برميل يوميا موضحا ان انتاج نفط ليبيا يتعافى ووصل الى 500 الف برميل يوميا خلال شهر مارس 2015 وهو يمثل ارتفاع عن مستوى الانتاج لشهر فبراير 2015 عند 200 الف برميل يوميا ويضيف الى سوق النفط 300 الف برميل يوميا من النفط الخفيف الفائق النوعية.

بالتزامن مع تخطيط الكويت لإطلاق النظام الخاص بها للمترو قريباً

مشعل الجابر يتفقد نظام مترو طوكيو ومجمع «هيكاري» الجديد

الشيخ الدكتور مشعل الجابر والسفير العتيبي خلال تفقدهم مجمع هيكاري

طوكيو - كونا: تفقد المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل الجابر شبكة خطوط المترو في العاصمة اليابانية طوكيو في وقت تخطط الكويت لإطلاق نظام المترو الخاص بها قريبا.

وتنقل الشيخ مشعل الجابر في خط «فوكوتوشين» الذي يعتبر احدث شبكات مترو الانفاق في طوكيو وأنجز في عام 2008.

واطلع خلال جولته على التكنولوجية المتقدمة لشركة مترو طوكيو فضلا عن نظام التشغيل ومرافق ومحطات القطارات وتدابير السلامة وخطوات الوقاية من الكوارث وكذلك المرافق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويضم خط «فوكوتوشين» 13 محطة على مسار 9ر11 كيلومتر في غرب ووسط طوكيو وهو من بين أعمق خطوط مترو طوكيو حيث يسير على متوسط عمق يبلغ 27 مترا. ويمكن للركاب الذين يستخدمون المحطة التسوق في محلات تجارية مقامة تحت الأرض تقي المتسوقين والباعة على السواء سوء الأحوال الجوية.

ويعود تاريخ مترو الانفاق في طوكيو الى عام 1927 وقد استفادت شركة مترو طوكيو من الخبرة في البناء والتشغيل والادارة والصيانة التي اعتمدتها منذ ذلك الحين حيث باتت واحدة من أكبر مشغلي مترو الانفاق في آسيا.

وتدير الشركة حاليا 179 محطة على تسعة خطوط تغطي مسافة 1ر195 كيلومتر في محيط وداخل طوكيو تعمل فيها أكثر من 2700 عربة قطار يستخدمها نحو 6ر4 مليون راكب يوميا وتصل عائدات تذاكرها الى ما يقارب ثمانية ملايين دولار أمريكي يوميا.

كما زار الشيخ مشعل الجابر مجمع «هيكاري» الجديد الذي يحتوي على محلات تجارية ومكاتب ومسارح والذي يتصل بمحطة «شيبويا» المزدحمة.

جانب من جولة مدير الاستثمار المباشر